الدولار يتراجع بالرغم من صقورية مجلس الاحتياط الفدرالي

مجلس الاحتياط الفيدرالي يؤكد سياسته النقدية

قال تقرير البنك الوطني الصادر امس الأحد لقد كان مسار السياسة النقدية والسياسات العالمية العنوان الأساس والمحرك للأسواق في الأسبوع الماضي. فعلى صعيد السياسة النقدية، دعم مجلس الاحتياط الفدرالي شهادته السابقة بأنه ينظر في رفع جديد لأسعار الفائدة في السنة المالية الحالية مع نبرة المجلس المتفائلة المفاجئة حيال الاقتصاد الأميركي. وبالإضافة لذلك، خلص المجلس إلى أن تقليص الميزانية سيبدأ في أكتوبر كما توقعت الأسواق. وبعد إعلان المجلس، ارتفع عائد سندات الخزينة الأميركية ذات مدة سنتين إلى أعلى مستوى له منذ الأزمة المالية العالمية عند 1.4151%، فيما تحركت توقعات رفع أسعار الفائدة في ديسمبر في الاتجاه نفسه إلى حوالي 60%. وتشير نبرة المجلس إلى أن الاقتصاد الأميركي يعود إلى الوضع الطبيعي للنشاط الاقتصادي دون دعم المساعدة النقدية. وبالنظر إلى منحنى عائد الخزينة، فإن أسعار الفائدة للمدد القصيرة ترتفع أسرع من أسعار الفائدة للمدد الأطول، ما أدى إلى أدنى منحنى عائد مسطح. وتراجعت أيضا أسواق الأسهم العالمية يوم الخميس مع إجراء المستثمرين تعديلات نتيجة إشارات من المجلس الفدرالي بأنه قد يرفع أسعار الفائدة للمرة الثالثة هذه السنة. وقد تمكنت تهديدات كوريا الشمالية في نهاية الأسبوع من تحويل انتباه الأسواق مؤقتا عن قرارات السياسة النقدية التي صدرت الأسبوع الماضي والتي سيطرت على تركيز الأسواق وغيرت مسار الأصول المالية. وذكر مسؤولو كوريا الشمالية أن كوريا الشمالية قد تبدأ تجارب على القنبلة الهيدروجينية فوق المحيط الهادئ بعد أن أقسم الرئيس دونالد ترامب على تدمير البلد المعزول. وكانت التوترات في ارتفاع في الأسابيع الماضية بين البلدين، ما زاد من التقلب في الأسواق.

وعلى صعيد العملات، كان التداول في الدولار متباينا في بداية الأسبوع مقابل عملات الدول الصناعية العشر، تحسبا لمسار السياسة النقدية للجنة الفدرالية للسوق المفتوح. وزال هذا الزخم المتباين يوم الأربعاء بعد أن أعلن مجلس الاحتياط الفدرالي رسميا أنه سيبدأ الخفض التدريجي لميزانيته في أكتوبر، وكان المجلس أكثر تفاؤلا مما توقعت الأسواق. وارتفع الدولار بقوة مقابل سلة من العملات بنسبة 1.25%، ولكنه سرعان ما تراجع إلى مستويات بداية الأسبوع. وبدأ الدولار الأسبوع عند 91.868 وأنهاه يوم الجمعة عند 92.259.

وبدأ اليورو الأسبوع قويا بدعم من الأرقام الاقتصادية الإيجابية من منطقة اليورو. ولكن كل ذلك تغيّر بعد بيان السياسة النقدية للمجلس الفدرالي، وتراجع اليورو من مستوى 1.20 إلى 1.1860. ولم يكن تفاؤل المجلس كافيا لإبقاء اليورو منخفضا، إذ تراجع الدولار مع صدور بيانات مشجعة إضافية من منطقة اليورو. وبدأ اليورو الأسبوع يوم الاثنين عند 1.1942 مقابل الدولار وأنهاه عند 1.1952.

وكان الجنيه الإسترليني في ارتفاع طوال الأسبوع، في محاولة لتبيّن مساره، وبدأ الأسبوع عند 1.3581 مقابل الدولار وبلغ أعلى مستوى له عند 1.3656، وتراجع إلى أدنى مستوى له عند 1.3448 بعد ان خفضت وكالة موديز التصنيف السيادي للملكة المتحدة.وكانت أسباب خفض التصنيف تتكون من وجود ضغوطا على القوة الاقتصادية للبلاد اضافة الى ارتفاع مستويات الدين منذ التصويت على مغادرة الاتحاد الأوروبي. وانخفض الجنيه بنسبة 0.66%عند نهاية الأسبوع.

وكان الين الياباني تحت الضغط يوم الاثنين مع استعادة المستثمرين إقبالهم على المخاطر، واستمر تراجع عملة الملاذ الآمن قبيل اجتماع اللجنة الفدرالية للسوق المفتوح. وبلغ الين يوم الخميس أدنى مستوى له منذ 17 يوليو عند 112.71 بعد انتهاء اجتماع المجلس الفدرالي. ويعتبر تحرك الين مقابل الدولار حاليا هو الأكثر حساسية تجاه رفع أسعار الفائدة الأميركية، ومع ارتفاع العوائد الأميركية، من الأرجح أن يتبع ارتفاع العوائد الأميركية.

مقر الاحتياطي الفدرالي

- أسعار الفائدة للمدد القصيرة ترتفع أسرع من الفائدة للمدد الأطول
- المجلس خلص إلى تقليص الميزانية في أكتوبر كما توقعت الأسواق
- تهديدات كوريا الشمالية حولت انتباه الأسواق عن قرارات السياسة النقدية

وفي مجال السلع، كان المعدن الأصفر عند أدنى مستوى له يوم الاثنين مع استعادة المستثمرين لإقبالهم على المخاطر. وتراجع سعر الذهب يوم الأربعاء إلى أدنى مستوى له منذ 25 أغسطس بسبب ارتفاع العوائد الأميركية، الذي يرفع تكلفة الاحتفاظ بالذهب. وخسر المعدن الثمين 1.55% من قيمته الأسبوع الماضي.

الاحتياط الفدرالي

بعد اجتماعها ليومين بخصوص السياسة النقدية، صوّتت اللجنة الفدرالية للسوق المفتوح بالإجماع على إبقاء سعر الفائدة على الأموال الفدرالية ما بين 1.00% – 1.25% وبدأ عملية خفض ميزانيتها في أكتوبر كما توقعت الأسواق. وكانت المفاجأة الكبرى تعديل التوقعات الاقتصادية، التي تتوقع الآن نموا أقوى هذه السنة، وتراجع معدل البطالة في السنتين القادمتين، ووقتا زمنيا أطول لبلوغ التضخم المستهدف.

وبالمقارنة مع التوقعات السابقة لمجلس الاحتياط الفدرالي، يتوقع أن يبلغ الجنيه مقابل الدولار 2.4% لسنة 2017 مقابل توقع سابق نسبته 2.2%، وبقيت توقعات النمو لسنة 2018 على حالها عند 2.1%. وبقيت آخر قراءات التضخم دون النسبة التي يستهدفها المجلس والبالغة 2%. وتراجع مقياس المجلس المفضل للنمو السعري، وهو مؤشر مصروفات الاستهلاك الشخصي، إلى 1.4% من سنة لأخرى في يوليو، مسجلا أدنى ارتفاع منذ ديسمبر 2015. وإضافة لذلك، خفض المجلس توقعاتهللتضخم من 1.7% إلى 1.5% لهذه السنة، فيما لم تجر تغييرات على معدل البطالة لسنة 2017. ويتوقع أن ينخفض معدل البطالة أكثر إلى 4.1% في 2018 و2019.

وقد أبقى المجلس متوسط توقعه لسعر الفائدة على الأموال الفدرالية على حاله لسنتي 2017 و2018، ويشير ذلك إلى أنه لا زال يدعم رفعا واحدا هذه السنة وثلاث مرات من الرفع في 2018 بالرغم من تكرار تراجع أرقام التضخم في الأشهر الستة الماضية. وتتوقع الأسواق حاليا احتمالا نسبته 60% لرفع مجلس الاحتياط الفدرالي لسعر الفائدة ليوم واحد في ديسمبر، ويؤيد حوالي 70% من مسؤولي المجلس رفعا لأسعار الفائدة في ديسمبر. ومع ذلك، هناك الكثير من الأرقام التي ستصدر قبل اجتماع المجلس في ديسمبر، ما قد يجعل أعضاء اللجنة يغيّرون آراءهم، وقد يكون قرار رفع أسعار الفائدة في ديسمبر أو عدم رفعه متقاربا بالنسبة لبعض الأعضاء. وثانيا، انخفض الرسم البياني لسنة 2019 وما بعدها، ما يعكس تحولا حمائميا في المدى الطويل. وفي الخلاصة، كانت نبرة اللجنة متفائلة، وعزت انخفاض التضخم إلى عوامل مؤقتة وتوقعت ارتفاعه مع ارتفاع سوق العمل. واستمرت وتيرة التضييق النقدي التي توقعها المجلس الفدرالي أسرع مما احتسبها السوق. ولكن المجلس كان أكثر صقورية بكثير من السوق لفترة طويلة، ويبقى هذا العنوان بالتالي على حاله.

بيانات أساسية

تحسن الاستطلاع الشهري الصادر عن مجلس احتياط فيلادلفيا عن ظروف التصنيع في سبتمبر إلى أعلى مستوى له في ثلاثة أشهر. وارتفع المؤشر بمقدار 5 نقاط إلى 23.8، فيما توقع الاقتصاديون 17.2. وينعكس الارتفاع غير المتوقع في هذا المؤشر بشكل كبير في تسارع وتيرة النمو في الطلبات الجديدة والشحنات. وقفز مؤشر الطلبات الجديدة بمقدار 9.1 نقطة ومؤشر الشحنات بمقدار 8.4. ويعزز الاستطلاع استمرار النمو في القطاع التصنيعي في المنطقة، وتتوقع الشركات تسارعا في نمو الإنتاج في الأشهر الستة القادمة.

وبالنسبة للتضخم، سجلت أسعار الواردات الأميركية أكبر ارتفاع لها في سبعة أشهر، نسبته 0.6% في أغسطس، ما يعكس بشكل كبير ارتفاع أسعار الوقود، التيارتفعت بنسبة 4.2% الشهر الماضي، ما يرفع المعدل السنوي من 1.2% في يوليو إلى 2.1% في أغسطس. وقد تباطأ الارتفاع السنوي في أسعار الواردات بشكل حاد منذ فبراير حين سجل 4.7%، وكان أكبر ارتفاع في خمس سنوات. وترتفع أيضا أسعار الواردات باستثناء البترول بسبب تراجع الدولار مقابل العملات الرئيسة منذ بداية السنة.

تبلغ قيمته 50 مليون دولار ويدعم مشاريع الطاقة الشمسية و الحرارية

صندوق الشراكة بين الإمارات ودول الكاريبي يطلق مشاريع حيوية في خمس دول

أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن إطلاق أول خمسة مشاريع تحت مظلة صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة البالغة قيمته 50 مليون دولار أمريكي في دول أنتيغوا وبربودا وجزر البهاما وبربادوس ودومينيكا وسانت فنسنت وغرينادين. ومن المتوقع أن تسهم هذه المشاريع في الحد من تكاليف الطاقة بشكل ملحوظ في منطقة الكاريبي، فضلاً عن تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية مثل إعصار إيرما.

ويأتي الصندوق الذي تم إطلاقه في يناير 2017، ثمرة شراكة بين وزارة الخارجية والتعاون الدولي في دولة الإمارات، التي تقود هذه المبادرة؛ وصندوق أبوظبي للتنمية، الجهة المسؤولة عن تمويل المنح؛ وشركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر"، التي تضطلع بمسؤولية الإدارة الفنية وإدارة المناقصات الدولية التنافسية. وتمثل هذه المشاريع دورة التمويل الأولى للصندوق. ويهدف الصندوق إلى إقامة مشاريع مع ما يصل إلى 16 دولة كاريبية على مدى السنتين إلى الثلاث سنوات المقبلة. وبهذه المناسبة، قالت معالي ريم الهاشمي: "نعتز ببدء هذا الفصل الجديد من العلاقات المتميزة مع دول البحر الكاريبي، إذ لم يعد المحيطان اللذان يفصلان بين دولنا حاجزاً بيننا كما كانا. وبهذا الإعلان، ننظر بعيون جديدة وحماس متزايد إلى أسواق أخرى واعدة. ويسرنا أن نوحد جهودنا في إطار صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة، الذي يمثل إنجازاً مهماً على طريق تنفيذ اتفاقية باريس للمناخ وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة". ويشكل الصندوق إحدى أهم مبادرات المنح الخاصة بقطاع الطاقة المتجددة في منطقة الكاريبي. وتهدف المشاريع التي تم اختيارها خلال أشهر من العمل الجاد والمشترك بين دول الكاريبي و"مصدر"، إلى تعزيز الخبرات المحلية في قطاع الطاقة المتجددة، وتمهيد الطريق لمزيد من التطوير في المستقبل، بالإضافة إلى العمل الفوري على تقليل تكاليف الطاقة وتعزيز أمنها.

وتتمتع منطقة الكاريبي بإمكانات كبيرة فيما يخص حلول الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الحرارة الجوفية وحلول الاستفادة من النفايات في إنتاج الطاقة، والتي ستسهم في التصدي للتحديات التي تواجهها تلك الدول والمتعلقة بتكاليف النقل والكهرباء، والتي تعتبر من بين الخدمات الأكثر تكلفة في العالم.

الصندوق يدعم مشاريع الطاقة الشمسية

الأماني للتنمية يقرض تونس 100 مليون يورو

قرر البنك الألماني للتنمية منح تونس الأسبوع القادم قرضاً بقيمة 100 مليون يورو لتمويل مشاريع قطاع المياه في البلاد.

وأكد بيان صادر عن وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي التونسية امس الأحد، أن وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي زياد العذاري سيتولى بالعاصمة التونسية التوقيع على القرض مع المديرة العامة لشمال إفريقيا للبنك الألماني للتنمية كي اف دبيليو.

وكانت تونس قد وقعت 8 اتفاقيات قرض مع البنك الألماني للتنمية سنة 2015 بمبلغ 100 مليون يورو لتمويل التصرف في النفايات وبرنامج لتحسين نوعية الماء الصالح للشرب في عدد من مدن البلاد.

ساما : ودائع الهيئات بالبنوك الأجنبية تقفز 333 بالمئة في عام

مؤسسة النقد العربي السعودي

كشفت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" أن الودائع المالية للهيئات والمؤسسات المستقلة في المملكة التي تديرها "ساما" في البنوك الخارجية الأجنبية ارتفعت بنهاية النصف الأول من العام الحالي 2017 إلى 67.45 مليار ريال خلال عام كامل، بنسبة 333.3%، لتقفز إلى 87.69 مليار ريال، مقارنة بـ 20.24 مليار ريال في 2016.

وأوضحت ساما أنه رغم ارتفاع الودائع في البنوك الخارجية إلا أنها انخفضت في البنوك المحلية للفترة ذاتها بنسبة 30%، لتتراجع من مليار ريال إلى 700 مليون ريال، فاقدة 300 مليون ريال، بحسب ما ورد في صحيفة "عكاظ".

وأشارت ساما إلى أن استثمارات الهيئات والمؤسسات المستقلة في البنوك الأجنبية سجلت انخفاضا نسبته 38.77% في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي مقارنة بالفترة ذاتها من 2016، لتنخفض 38.77%، وتتقلص استثماراتها إلى 221.3 مليار ريال، مقارنة بـ 361.45 مليار ريال سابقا، لتفقد 140.15 مليار ريال.

وبينت ساما أن استثمارات الهيئات شهدت تراجعا أيضا في الأوراق المالية المحلية بنسبة 37.39%، لتنخفض 38.57 مليار ريال، وتتراجع إلى 64.57 مليار ريال في النصف الأول من 2017، فيما بلغت في نهاية النصف الأول من العام الماضي 103.14 مليار ريال.

وبحسب ساما فإن ودائع الهيئات والمؤسسات المستقلة لدى قسم الأعمال المصرفية، انخفضت بأكثر من النصف خلال عام، وتراجعت بنسبة 53.53%، لتكسر مستوى المليار ريال، وتتقلص إلى 579 مليون ريال بنهاية شهر يونيو الماضي، مقارنة بـ 1.25 مليار ريال بنهاية يونيو 2016، وتهبط 667 مليون ريال.

الإمارات تؤكد تأجيل مشروع القطار الخليجي الموحد حتى 2021

تأجيل مشروع القطار الخليجي

قررت لجنة وزراء النقل والمواصلات بدول مجلس التعاون في اجتماعها الأخير تأجيل العمل بمشروع السكك الحديدية "القطار الخليجي" إلى –2020 2021 بدلاً من العام المقبل 2018.

وقال وزير تطوير البنية التحتية الإماراتي عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي إن دولة الإمارات على استعداد لتنفيذ المشروع بشكل كامل.

وأوضح أن هناك نحو 160 كيلومتراً من السكك الحديدة المنجزة والمتواجدة والمستخدمة حالياً، يمكن استخدامها لهذا المشروع الضخم، حسبما أوردت صحيفة "الخليج".

وصرح عبداللطيف الزيان الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في مارس الماضي أن مشروع السكك الحديدية الخليجي (القطار الخليجي الموحد) بات يُشكل ضرورة لاستدامة النمو الاقتصادي بين دول الخليج.

وواجهت شبكة القطار الخليجي البالغ طولها 2117 كيلومتراً، التي تمتد عبر دول الخليج الست من الكويت إلى سلطنة عمان، عقبات فنية عدة.

ومن المفترض أن يبدأ القطار رحلاته من الكويت، ويمر بالدمام في الطريق إلى البحرين، ومن الدمام يتوجه أيضاً إلى قطر من طريق منفذ سلوى، وسيربط القطار دولتي قطر والبحرين، كما يذهب من السعودية إلى الإمارات عبر أبوظبي والعين، ومن ثم إلى مسقط عبر صحار.

الغموض الاقتصادي يطيح بتصنيف بريطانيا الائتماني

خفضت وكالة "موديز" التصنيف الائتماني للدين البريطاني على المدى الطويل، مبررة ذلك بالغموض الاقتصادي الناجم عن "بريكست"، بحسب ما أعلنته الوكالة العالمية في بيان أمس. ووفقا لـ "الفرنسية"، فقد خفضت الوكالة تصنيف الدين البريطاني من "إيه إيه1" الى "إيه إيه 2" مع آفاق مستقرة، معربة عن القلق من تراجع محتمل لمتانة الاقتصاد البريطاني على المدى المتوسط نتيجة خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي.

وتابع البيان أن موديز تخشى "تزايدا في ضغوط الموازنة" نتيجة تراجع ممكن للنشاط وتحديات متزايدة يطرحها إعداد السياسات بسبب المفاوضات المعقدة المرتبطة بـ "بريكست". يأتي تخفيض التصنيف بعد دعوة رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي في فلورنسا إلى خروج "سلس ومنظم" لبلادها من الاتحاد الأوروبي مع مرحلة انتقالية من عامين. وأشارت الوكالة إلى أن الحكومة الجديدة و"لتضمن غالبية كافية البرلمان" ستزيد نفقاتها العامة في إيرلندا الشمالية وتتخلى عن مشروع لإعادة النظر في الرواتب التقاعدية لموظفي القطاع العام، متوقعة أن تكون النفقات أكبر مما هي عليه في مشروع الموازنة.

كما أن النمو الاقتصادي الذي شهد تباطؤا في الأشهر الأخيرة من المتوقع أن يتراجع الى 1 في المائة في 2018 بدلا من 1.5 في المائة في العام الحالي و2.5 في المائة كما كان المعدل في السنوات الأخيرة.

ولا تزال كلمة تيريزا ماي رئيسة الوزراء البريطانية في فلورنسا "بريكست" في حاجة إلى إثبات أنها تكسر الجمود بعد ستة أشهر من البدء رسميا بانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وثلاث جولات بعد ذلك من المفاوضات الباهتة. من جانبه، اتخذ ميشيل بارنييه كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي لـ "بريكست" موقفا تصالحيا في بيان صدر بعد خطاب ماي مباشرة، ويرى بارنييه أن الخطاب "يظهر استعدادا للتحرك قدما"، مشيرا إلى أن الاتحاد الأوروبي قد يدرس وضع فترة انتقالية حسبما اقترحت ماي في فلورنسا، فيما ذكر باولو جينتيلوني رئيس الوزراء الإيطالي أن ماي ألقت "خطابا بناء"، مشيرا إلى التحديات التي ستعترض طريق ماي، وغرد على "تويتر" قائلا "إن الاختبار الحقيقي سيكون المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي". وفي حين إن لهجة ماي ورؤيتها قد عززت على وتر حساس مع قادة الاتحاد الأوروبي كما هو الحال مع كل مفاوضات الاتحاد الأوروبي، يظل الشيطان يقبع في التفاصيل، وأوضح شتيفان لينه وهو مختص في مركز كارنيجي أوروبا أن النجاح يعتمد على "ما إذا كانت المملكة المتحدة مستعدة في المفاوضات التي ستبدأ غدا لأن تجسد فعليا ما أشارت إليه ماي بشكل أكثر كمالا".

الاقتصاد اليوناني «يتحسن».. والأولوية للإصلاحات

اعتبر رئيس مجموعة يوروغروب يروين ديسلبلوم، في مقابلة نشرتها صحيفة "تا نيا" اليونانية، أن الاقتصاد اليوناني "يتحسن" لكن الأولوية تبقى "للاستقرار الاقتصادي والسياسي" و"للمضي في الإصلاحات".

وشدد رئيس مجموعة وزراء مالية منطقة اليورو على وجوب أن تحقق اليونان بحلول نهاية برنامج "الإنقاذ" في أغسطس 2018 الإصلاحات التي يطالبها بها دائنوها. وأكد أن قضية "مدى استمرار الدين العام اليوناني، الذي يشكل 197% من إجمالي الناتج المحلي، سيتم درسها في نهاية البرنامج إذا وفت اليونان بالتزاماتها الإصلاحية".

ولم يستبعد استمرار رعاية منطقة اليورو لليونان رغم انتهاء البرنامج. وقال :"في كل الحالات التي طبقنا فيها برامج دعم، خضعت البلدان لبرنامج رعاية حتى بعد انتهاء هذه البرامج، وهذا ما حصل في إيرلندا وإسبانيا وقبرص. في اليونان، سيكون لنا أيضا برنامج رعاية وخصوصا أن فترة تسديد القروض التي منحت لها البلد طويلة". ويتوجه ديسلبلوم الاثنين إلى أثينا للمشاركة في مؤتمر تنظمه مجلة "ذي إيكونومست". وأورد موقع مجلس الاتحاد الأوروبي أن "الهدف من زيارة رئيس يوروغروب هو عرض برنامج التصحيح الاقتصادي لليونان والإمكانات المتاحة للبلاد، بهدف ضمان نجاح انتهاء البرنامج".

وخلال زيارته الأولى لأثينا بعد تولي اليسار الحكم في كانون الثاني/يناير 2015، خاض ديسلبلوم مواجهة مع وزير المالية يومها يانيس فاروفاكيس الذي عرف بانتقاده الشديد لمجموعة يوروغروب.

لكن فاروفاكيس أجبر على الاستقالة في تموز/يوليو 2015 قبل أسبوع من توقيع قرض جديد مع أثينا. وتمكن خلفه إقليدس تساكالوتوس اليساري المعتدل والمفاوض البارع من طمأنة شركائه الأوروبيين. وبعد سبعة أعوام من إجراءات تقشف هدفت إلى التصدي لأزمة ديون هائلة، سجلت اليونان نسبة نمو خجولة في 2017 على خلفية إجراءات تصحيح مالي.